

التنظيم الحزبي في لبنان الجديد

١ - مقدمة: مفهوم الاحزاب والجمعيات

تتعدد وتنوع الاحزاب والجمعيات في العالم بتعدد مبررات وجودها ، لانها ، حسب مفهومها السوسيولوجي الشامل ، تأتي نتيجة لتحسس او وعي مجموعة من الناس بوجود مشكلة معينة . هذا يعني بالتحديد ان العنصرين الاساسيين الضروريين لنشوء الحزب او الجمعية هما : اولا وجود المشكلة ، وثانيا وجود الوعي لهذه المشكلة . اما عدد الاحزاب والجمعيات ونوعياتها فيتوقف على نوعية وضخامة المشكلة من جهة ودرجة الوعي عند الجماعة المعنية لهذه المشكلة من جهة اخرى . انطلاقا من هذه الزاوية النظرية نستطيع التأكيد بان الاحزاب والجمعيات هي نتيجة حتمية لكل المجتمعات البشرية ، خاصة المجتمعات الحضارية المتقدمة والمتطلعة دوما نحو الافضل والاكمل . كذلك على الصعيد النظري البحث تفقد الاحزاب والجمعيات مبررات وجودها في حالين فقط لا ثالث لهما : الاولى في المجتمعات الطوبانية حيث يبلغ الانسان درجة الكمال فيدرك عندها حقوقه ويمي واجباته ومن ثم يقوم تلقائيا بما عليه من مسؤوليات على الوجه الاكمل . بكلمة اخرى . ان مجتمعا من هذا النوع يعني ان الانسان قد توصل فيه الى مرتبة الكمال الاجتماعي ، فيستغني عندئذ ليس عن الاحزاب والجمعيات فحسب بل عن كل المؤسسات الحضارية التي تقوم بوظائف مجتمعية معينة . اما الحالة النظرية الاخرى التي تخلو فيها الحياة من الاحزاب والجمعيات فهي عكس الحالة الاولى تماما ، اي عندما ينعدم الوعي الاجتماعي عند الانسان ويكون من البدائية بحيث ينحدر الى مستوى الحيوانات الدنيا . وهذه الحالة ايضا ليست واقعية ، لان المجتمعات البشرية ارتفعت فوق هذا المستوى البدائي منذ زمن طويل . وهكذا نرى ان في الحالة الاولى يرتفع الوعي الى درجة الكمال وتهبط نسبة المشاكل الى الصفر ،

بينما تنعكس الاية في الحالة الثانية ، حيث ينعدم الوعي من جهة وتكثر المشاكل من جهة ثانية .

لا بد من التساؤل هنا عما اذا كانت جميع الاحزاب ضرورية للمجتمع وما هي نوعية الاحزاب التي يجب ان تشجع او لا تشجع . ان الجواب على هذا السؤال يمكن ان يلخص بما يلي :

مما لا شك فيه ، من الناحية النظرية ، ان كل حزب في اي مجتمع ما يعبر عن رأي و ارادة فئة معينة من الناس حول مشكلة معينة ، وهذا التعبير هو حق مقدس لكل المواطنين مهما كانت في نظرنا المشكلة تافهة . هذا لاننا نعتبر ان التعبير يبقى دائما افضل من عدم التعبير الذي لا يعني سوى انعدام الرأي العام عند هذه الفئة من الناس وبالتالي افساح الطريق رجة وسهلة امام التحكم الفتوي (الاوليفارشية) . وهذا ما عبر عنه العالم الألماني الاجتماعي روبرت مايكلز في كتابه « الاحزاب السياسية : دراسة سوسيولوجية للنزعات الاوليفارشية في الديمقراطية الحديثة » ، وفيه يتحدث عن « القانون الحديدي للاوليفارشية (Iron Law of Oligarchy)

الذي خلاصته ان انعدام التعبير وضعف الرأي العام يؤديان حتما الى التحكم الفتوي . لذلك ، وخوفا من تقوية هذه الظاهرة اللامبالية وما ينتج عنها من مضاعفات نسارع الى القول اننا نفضل الف مرة وجود الحزب ، اي حزب ، على انعدامه ، لان وجود التعبير يبقى دائما افضل من عدمه . ففي نفوس الفئة المعبرة ، على اختلاف مستوياتها ، بذور ثورية على الاقل ، ومما كانت نوعية هذه البذور ، فان كل ما نحتاج اليه هو شيء من التشذيب والتثقيف لتتحول هذه الى ثورة بناءة في سبيل المجتمع . اما الفئة الثانية اللامبالية واللامعبرة فأقل ما نستطيع ان نقوله عنها انها لا تجسد سوى الانانية

الفردية ، مهما تلبست هذه الفئة بمظاهر مدنية عابرة
وفدلكات فلسفية جذابة .

٢ - أهمية التنظيم الحزبي في لبنان

بعد ان شرحنا المفهوم الاساسي للاحزاب ومعنى
هذه بالنسبة للمجتمعات المعنية من اتناحية النظرية ، نوجز
اهمية هذه الاحزاب وضرورة تنظيمها في بلد كـلبنان .

اولا ، ان تنظيم العمل الحزبي ، وخاصة العقدي
منه ، من شأنه ان يسهم الى حد بعيد في اخصاب الحياة
السياسية وانماها بالفكر السياسي العلمي الموضوعي
والبعيد عن البهلوانيات السياسية الرخيصة . اننا نؤكد
على ان انحطاط المستوى السياسي في هذا البلد يعود
في اغلبه الى حرمان الاحزاب العقديّة من ممارسة
حقوقها في هذا الميدان ، وهذا مما ترك الابواب مشرعة
امام حرية التجارة السياسية التي لم تأخذ بحرمة العلم
السياسي ولم تكثر باهمية الصراع العقدي حتى وصل
القطار اللبناني التسرع نحو الهاوية الى الكارثة المأساة .

ثانيا ، ان اعتماد العمل الحزبي العقدي في لبنان مما
يرسخ الفكر والعمل الديمقراطيين اللذين يفتقر اليهما
لبنان اتحالي . مخطف من يعتقد ان لبنان بلد ديمقراطي
وان اللبناني يتمتع بالحرية الديمقراطية . ان الممارسة
الديمقراطية الحقّة هي في قدرة الانسان على انتقاء
رؤسائه وتوجيههم واسقاطهم اذا لزم الامر . ان هذا هو
جوهر الحرية والديمقراطية ، فابن نحن من هذا الجوهر
الديمقراطي واين نحن من هذه الحرية الزعومة ؟ كلنا
نعلم ان مقدرات لبنان هي بيد مجموعة من التكتلات
الطائفية والاقتصادية والعائلية والتي لا تمثل الا مصالحها
الخاصة ، ولا تسمح لاي حزب عقدي ببلوغ عتبة المجلس
النيابي ، ناهيك عن المجلس التنفيذية .

ثالثا ، ان المراقبة المنشودة والضرورية للحاكم من قبل
المحكوم ، اذا جاز لنا هذا التعبير ، لا يمكن ان تتم الا
عبر الاحزاب العقديّة المنظمة . فهذه الاحزاب ، وحدها
وبطبيعة تنظيمها وانتماءات اعضائها العقديّة ، تملك
المناعة التي تمكنها والحصانة التي تخولها من مراقبة
الحكام ومحاسبتهم . الاحزاب العقديّة وحدها لا تترهن
ولا تخاف ، واذا ما انحرف احد اعضائها عن الخط
النظامي العقدي المرسوم تلفظه المؤسسة الحزبية فورا .
اما الاقراء غير الملتزمين باحزاب عقديّة وبمؤسسات
دستورية رسمية فلا يمكن التكون اليهم بشكل اكيد
وثابت ، والادلة والشواهد على صحة ما نقول اكثر من
ان تحصي .

رابعا ، وربما الاهم من كل ما ذكر ، ان اعتماد
التنظيم الحزبي رسميا في لبنان مما يضيف على هذا
البلد طابع الجدية ، والمسؤولية اللتين طالما افتقر اليهما

لبنان . ان اعتماد التنظيم الحزبي العقدي يستطيع في
رأينا ان ينقل لبنان من عالم الخنوع والاستسلام
للاقطاعية والعشائرية والطائفية والتحكم الفردي الى
عالم العقائد والاحزاب المسؤولة حيث يفترض ان تنتزع
المبادرات اللامسؤولة من برائن الارتجالية والمرتجليين
والنزوات الشخصية وتلقى في احضان الاحزاب العقديّة
حيث المخططات المدروسة والمسؤولة بان واحد .

٣ - واقفيع الاحزاب في لبنان

بعد ان اوضحنا اهمية الاحزاب العقديّة في بناء
لبنان الجديد نعود ونطرح السؤال : اين نحن من هذا
التنظيم المنشود ؟ الجواب لسوء الحظ ، هو اننا بعيدون
كل البعد عن هذا المستوى الحزبي الذي ننشده . الواقع
هو ان في لبنان نوعين من الاحزاب : احزابا عقديّة
واحزابا طائفية ، او طائفية - عرقية . والاحزاب العقديّة
نوعان : قومية واممية . اما اوضاع هذه الاحزاب
بالنسبة للدولة اللبنانية - على الاقل دولة ما قبل
الحرب الاهلية - فتلخص كما يلي : الاحزاب الطائفية ،
والطائفية العرقية ، وحتى الرجعية منها كانت دوما
تتمتع بحرية التحرك شبه المطلقة كما كانت ابواب
الحكم مفتوحة على مصاريعها امامها ، بينما كانت
الاحزاب العقديّة على اختلاف نزعاتها تعاني ، بشكل او
بآخر ، كل انواع الرفض والاضطهاد والعذاب ، كما حرّم
عليها دخول المجالس النيابية المتعاقبة او تسلم المراكز
التنفيذية الحساسة . هذا بالرغم من جميع المحاولات
والضغوطات لاعطاء هذه الاحزاب العقديّة حقها وافح
المجال امامها للاسهام في العمل السياسي والممارسة
الديمقراطية . فالقانون الذي يرضى الاحزاب والجمعيات
لا يزال القانون العثماني الصادر عام ١٨٥٩ ، ومشروع تنظيم
الجمعيات والاحزاب الذي ظهر منذ اعوام عديدة وحرك
عام ١٩٧٢ عاد ونام ثانية في ادراج المجلس النيابي
الكريم . لقد اخضعت الاحزاب والجمعيات في لبنان
لمشيئة مجلس الوزراء ووزارة الداخلية من جهة ، ومنع
الترخيص لها من جهة اخرى ، اذا كانت مبادئها تتجاوز
الحدود اللبنانية . هذا يعني نسا ان جميع الاحزاب
التي تنادي بقومية غير القومية اللبنانية او تنادي
بالاممية اللاقومية هي احزاب غير مرغوب فيها .
هذا هو موجز واقع الاحزاب في لبنان .

٤ - قواعد التنظيم الحزبي في لبنان

استنادا الى مبرر نشوء الجمعيات والاحزاب الذي
بحثناه في مطلع هذه المعالجة ، وايماننا منا بالحرية
والديمقراطية اللتين نتمسك بهما نعلن :

اولا - اننا مع تعددية الاحزاب العقديّة وحرية
الصراع العقدي . ولكي لا نحمل على محمل السداجة ،

هيئة اجتماعية واحدة بكل ما في هذه العبارة من معاني التأكيد على عضوية المجتمع . ان عدم شمولية الاهداف والمبادئ عند بعض الاحزاب وعدم قدرتها بالتالي على التعبير عن حاجات المجتمع ككل ، الا عن جزء صغير منه ، يبقى هذه الاحزاب مسوخة . لا تستحق شرف نعتها بالمبادئ الحزبية العقيدية . لقد آن الاوان لان نخرج من شرانقنا الطائفية والعرقية والغائلية الى عالم المجتمعات الراقية .

خامسا - لا بد للاحزاب الجديدة في لبنان الجديد من ان تبقي نوافذها مفتوحة امام التكيف والتطور . فرؤية المبادئ صفة اساسية من صفات العلم الحديث . يخطئ من يعتقد ان قوة الحزب هي في اطلاق مبادئه ، لان المبادئ والفلسفات مهما ارتكزت الى قواعد علمية والى منطق فلسفي سليم ، لا بد لها ، لكي تحيا ، من ان تترك لنفسها نافذة للتطور الطبيعي ، خاصة واننا اصبحنا في عصر كثر فيه التحديات العلمية الحديثة فجعلت من المطلقات العلمية السابقة نظريات نسبية مؤقتة . اننا نكرر ثانيا وثالثا ورابعا ان العالم متجه نحو الوحدة المجتمعية الانسانية الشاملة وليس العكس ، ولذلك فان كل حزب لا يترك مجالا لتطوير مفاهيمه ومبادئه المستقبلية لتنسجم مع النظريات العلمية الحديثة هو حزب فاشل سلفا .

سادسا - كل حزب لا يتخذ من العلمنة قاعدة له ومنطلقا ليس جديرا بان يأخذ على عاتقه شرف بناء امة . وهنا لا بد من التأكيد ان العلمنة لا تعني بالضرورة الفناء الطائفية . العلمنة تعني حكما فصل الدين عن الدولة ومنع رجال الدين من التدخل في السياسة والقضاء القوميين . العلمنة تعني ان يعطى ما لقيصر لقيصر وما لله لله ، العلمنة تعني الفصل لا الالاء . واننا نقولها بكل جرأة وصراحة ان تعددية الطوائف في لبنان والتي كانت وما تزال نقطة ضعف فيه ، تستطيع ان تكون مرتكز قوة لتحقيق المجتمع العلمي العلماني وخلق الانسان العلمي العلماني الجديد الذي يتخذ من تعدد الطوائف وسيلة لاغناء الخبرة الروحية والايمان بجوهر الدين لا بقشوره بحيث ينتصر فيه الدين على المذهب ، والايجاب على السلب ، والانسان على السبت .

سابعا - واخيرا ان هذه المنطلقات الاساسية لا تستطيع ان تفعل وتتفاعل لمصلحة المتحد او المجتمع الا في جو من الديمقراطية المسؤولة ، وهذا ينقلنا الى وجوب العمل من قبل جميع الاطراف المؤمنة بمصلحة لبنان الجديد لترسيخ الديمقراطية من ضمن نظامه البرلماني الحالي لكي تصبح الانتخابات ممثلة بالفعل لارادة الشعب اللبناني ، هذه الارادة المتحررة من الكبت والضغط الطائفي

- التثنية على الصفحة ٥١ -

نسارع الى القول : ان الحرية التي نتمسك بها ليست حرية مطلقة ، والديمقراطية التي لا تنازل عنها ليست ديمقراطية عديدة ولا ديمقراطية رفع الاصابع . الحرية الحقيقية معرقة والديمقراطية تعبير صحيح لهذه المعرفة ، اتنا نربأ ان تبقى ديمقراطيتنا تعبيرا عديدا جاهلا ، وان تستمر حريتنا فوضى .

ثانيا - على لبنان الجديد ان يشجع الاحزاب التي تركز مبادئها على الاسس العلمية الصحيحة والفلسفات المنطقية السليمة . فبقدر ما ترسي هذه الاحزاب مبادئها على الصخرة العلمية تقترب من تحقيق الغايات التي من اجلها اسست . فحرية الصراع العقدي التي نطالب بها لا يمكن ان تؤدي ثمارها ان لم تكن حرية مسؤولة لا حرية فوضى ، حرية معرفة لا حرية جهل ، حرية مجتمعية - حضارية لا حرية فردية مستاثرة .

ثالثا - تشجيع الاحزاب التي تعبر عن فكر تطوري منسجم مع مجرى التاريخ الانساني الحضاري الوجودي لا الاحزاب التي ، لخوف او لجهل ، تعاكس نظام السير البشري . احزاب كهذه ، لا يمكنها ان تحيا زمناطويلا مهما كانت الظروف الانية مؤاتية لبقائها ، لان الزمن يتخطاها بسهولة فتتوقع وتنكمش على نفسها وتصح من بقايا التاريخ المتحجرة . ان لبنان الجديد اما ان يكون البلد الحضاري المنفتح الحي النامي والمتطور دوما ، او لا يكون . ان القول بازلية وابدية الكيان اللبناني قول مناقض لكل القواعد العلمية والمفاهيم المنطقية السليمة . ليس هناك من ازلي ابدى سوى الله سبحانه وتعالى . على لبنان الجديد ان يدرك بشكل نهائي وقاطع انه لا يمكنه ان يحيا الا اذا اعتبر نفسه كائنا حيا ، مهما صغر هذا الكائن او كبر . والكائن الحي هو الذي يطلب الحياة لا الموت ، والحياة المجتمعية تسير باتجاه وحدة انسانية عالمية حضارية لا باتجاه التشرنق والقوقعة الميتين . ولذلك فان الحزب الذي لا تعبر مبادئه عن هذا الاتجاه الوجودي لن تكتب له الحياة . ولبنان لا يمكنه التنكر لهذه الفكرة الوجودية وهو ، شاء ام ابى ، من اعضاء الدول العربية السبع التي اسست الجامعة العربية في المؤتمر الذي انعقد في الاسكندرية في اذار عام ١٩٤٥ وبهذا يكون لبنان قد اكد هويته العربية التي يجب الا تبقى موضوع نقاش .

رابعا - بالاضافة الى علمية المبادئ وبعد مرماها التطوري - الحضاري لا بد لهذه المبادئ من ان تكون شاملة ومعبرة عن حاجات المجتمع بأكمله ، لا عن مجموعات عرقية وطوائف مذهبية وتكتلات محلية وعائلات عشائرية . ان اقتضاء على هذه الولادات الصغيرة لا يتم الا عن طريق صهر جميع هذه المجموعات العرقية والطائفية في بوتقة مجتمعية واحدة ، وهذا يعني بالضرورة تشجيع جميع الاحزاب التي تعتبر المجتمع الذي تعمل فيه ولاجله

الثوب المثقوب : كشف لحالة توما بعد استنفاد قسم من طاقته .

في المقطع ، يسقط المنظور الكلاسيكي (الثوري) وتهاوى الابعاد المتعددة . ثنائية اثورة / الحدائة .

٧ - في المقطع السابع : توما : في نمو البورجوازي الصغير .

مريانا : في امتداداتها من خلال رغبة التكاثر .

التمر الاسود : خامات الصحراء

الديك البلدي : المناضل الوطني .

في نهاية المقطع تصل مريانا الى طاقتها القصوى في التسلط .

٨ - في المقطع الثامن : مريانا تتفكك على نفسها . يدمر قسم من الماضي (اوهم - الاسطورة ...) . ولكنها تستعيد التفافها وتقوقعها . تدخل عارية في اسم « فاطمة » .

فاطمة : هي الوجه الآخر لمريانا ...

في المقطع « تتابع » من خلال التجمع التمويهسي والتبريري (الانزال) . في نهايته تدخل مريانا في المزدوجين ، لتموت بينهما فقط . تتحرر فاطمة من الموت شكلا ...

- في المقطع التاسع . زاهي : القائل المسعور طائفيًا . يمتد بفرائزيبته الاقطاعية العشائرية المسيطرة الى المظاهر والممارسات البرجوازية (بولا) . زاهي هو مريانا فسي الواقع .

ملحمة الفصاب : الحرب ...

في نهاية المقطع يدخل توما في اللحظة / الحدث . يبدأ تحوله العملي .

١٠ - في المقطع العاشر : توما يعاود الزواج من مريانا (فاطمة) .

١١ - في المقطع الحادي عشر : البحر : الحياة الاولى .

الطفل البحري : البراءة الثورية .

الشيخ الرملي : التمويهية . الرواسب

الشيخ البحري : الصدى المناق .

في نهاية المقطع خروج من البحر المتدارك ، من الثورة / اللفظ الى العمل الثوري .

١٢ - في المقطع الثاني عشر : توما في ايقاعية جديدة . محاولة للتبرير والتخلص . لكنه يفقد شيئًا منه في الدمار .

نفوح في نهاية المقطع اصوات اختناقية . ما تبقى من توما العائد هو القسم الحي المتحدي عدمية الركام .

الياس لحود

التنظيم الحزبي بلبنان ..

انتباهة المنشور على الصفحة - ١٩ -

النظام الطائفي ، فجوابنا اننا نستهدف الغاء التمثيل الطائفي ، وحتى في حال التعذر ، فان بالامكان من ضمن النظام النسبي العام ، ان تبقى المعادلة الطائفية مرحليا ويكون التمثيل النسبي طريقا لافائها .

اما السؤال المطروح : من الذي سيسهر على تنفيذ هذه الاصلاحات والاستهدافات في لبنان ، قاننا من على هذا المنبر المتواضع نطرح الموضوع على الشعب اللبناني الواحد الذي هو المنطلق والفاية لكي يتحمل مسؤوليته بكل الوسائل التي تجيزها الديمقراطية والوسائل الثورية احداها ، لتحقيق هذه الاهداف لمصلحة الموافقين والمعارضين على السواء .

والراسمالي والاقطاعي المثلة بالسلطة التنفيذية في لبنان والتي تصوغ الانتخابات على صورتها ومثالها ولمصلحتها . هذا الامر يتم بافضل ما يمكن عن طريق الانتخابات النسبية ، وفي دولة صغيرة كلبنان يكون افيد ان يصبح لبنان كله دائرة واحدة لكي ينمو الانتماء الى لبنان الكسل لا الى لبنان الاجزاء المتناقضة ، نضيف الى ذلك بانه من المصلحة الاساسية ان تمثل القطاعات الشعبية الاجتماعية كالنقابات ، وبخاصة نقابات العمال والمزارعين في المجلس النيابي بهذه الصفة ، لانهما عماد الاقتصاد المنتج دون ان تلقي حق الخدمات في التمثيل . امسا الاعتراض بان التمثيل النسبي لا يمكن تطبيقه في ظل